

## Action Title

بوروندي : النساء يتعرضن للهجوم

## Action text

استُخدم العنف الجنسي على نطاق واسع خلال الحرب الأهلية التي تدور رحاها منذ 10 سنوات في بوروندي لترويع السكان وإذلالهم. وبينما لا تتوافر إحصاءات لتحديد عدد الاعتداءات التي تقع كل عام – إذ يعتقد أن حالات عديدة تمر دون الإبلاغ عنها ويعود ذلك في جزئياً إلى وصمة العار التي تلتصق بالعنف الجنسي – إلا أن المصادر تتفق على أن الاغتصاب ازداد بشكل مفرغ خلال العام الماضي.

ويتم اغتصاب العديد من النساء خلال العمليات الحربية أو الردود الانتقامية أو خلال المدهامات الليلية التي يقوم بها الجنود الحكوميون والجماعات السياسية المسلحة والعصابات الإجرامية التي تهاجم منازل المدنيين وترتكب أعمال النهب والاعتصاب. ويوحى الانتشار الواسع لهذا العنف بأنه استُخدم أحياناً بصورة استراتيجية كسلاح حربي من جانب قوات الحكومة والمعارضة.

ولا تعاني ضحايا الاغتصاب من الآثار الجسدية للوحشية وحسب، بل أيضاً قد يتم نبذهن اجتماعياً والتخلي عنهن ويتعرضن لصدمة شديدة. وقد تعاملت الشرطة والسلطات المحلية وحتى النظام القضائي مع مزاعم ضحايا الاغتصاب باستهتار وحتى بازدراء، وساهمت في استمرار إفلات مرتكبيه من العقاب.

وتظل الخدمات الطبية في البلاد تعاني من نقص شديد في التمويل وقصور في الأداء. ويستحيل على البعض الحصول على الرعاية الصحية.

وينبغي وضع حد لمعاناة النساء البورنديات الآن.

## Link

[الاعتصاب – الانتهاك الخفي لحقوق الإنسان : مزيد من المعلومات](#)

## Quote

"كنت ذاهبة مع ثلاثة أطفال لجلس الماء عندما أوقفنا جندي في الطريق. وتمكن الأطفال من الهرب، لكنني وقعت وأمسك بي. وأخذني إلى كنيسة حولها إلى ما يشبه الحانة حيث تجد الطعام والخمر في كل مكان. واغتصبني الجندي في الكنيسة، وقال لي إن البركة ستحل علي لأن المكان مقدس... ورفض جندي آخر اغتصابي. وحشر الجندي الأول زجاجة جعة بداخلي. وبدأت أنزف وأصرخ. وغطاني الجنود بمعطف عسكري وتركوني خارج الكنيسة لأموت.

أميلي، أرملة، عمرها 30 عاماً

## Image caption

تعرضت النساء والأطفال للاعتداءات بصورة منهجية خلال النزاع الدائر في بوروندي منذ 10 سنوات.

## Take action

بادروا بالتحرك

ابعثوا برسائل إلى رئيس بوروندي لحثه على جعل منع الاعتداءات الجنسية وتوفير الرعاية والعلاج للضحايا وتقديم الجناة إلى العدالة أولوية وطنية.

## Letter

السيد الرئيس

تحية طيبة وبعد

إنني أشعر بقلق بالغ إزاء انتشار العنف الجنسي على نطاق واسع ضد النساء في بوروندي، والذي سُمح له بأن يصبح سمة راسخة لأزمة حقوق الإنسان التي تعصف ببوروندي، ويعود ذلك بدرجة كبيرة إلى تقاعس السلطات الحكومية عن تقديم الجناة إلى العدالة.

ونتيجة للنزاع المسلح والانتشار واسع النطاق للتمييز ضد النساء في بوروندي، تعرضت آلاف النساء لانتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان على أيدي جميع أطراف الحرب الأهلية التي يبلغ عمرها 10 سنوات، ويُعتقد أن الاغتصاب أخذ في الازدياد.

وأشعر بالهلع إزاء الأنباء التي تشير إلى أن الضحايا اللواتي ينشدن العدالة يصطدن حالياً بنظام يتجاهل وجود العنف ضد المرأة وينكره وحتى يقبل به ويحمي مرتكبيه. ولا شك في أن إفلات قوات الأمن من العقاب على الاغتصاب وغيره من انتهاكات حقوق الإنسان، وانعدام مساءلة الجماعات السياسية المسلحة، كانا عاملاً مهماً في السماح للاغتصاب وغيره من أشكال العنف الجنسي ببلوغ هذه المستويات الحالية التي تثير الذعر.

وإنني أناشدكم أن تتخذوا موقفاً علنياً قوياً من العنف ضد المرأة بإرسال رسالة واضحة مفادها أنه ليس حتمياً وليس مقبولاً وأن المسؤولين عن ارتكابه سيُقدّمون إلى العدالة.

وفي سبيل هذه الغاية، أحثكم على :

- بناء قدرات قوات الأمن والسلطة القضائية والتشديد على استقامتهما لضمان إجراء تحقيقات سريعة في مزاعم الاغتصاب وغيره من جرائم العنف الجنسي التي ترتكبها قوات الأمن، وحيث يكون هناك أساس لهذه المزاعم، ينبغي تقديم الجناة المزعومين إلى العدالة؛
- نقل الولاية القضائية على انتهاكات حقوق الإنسان التي يرتكبها أفراد القوات المسلحة أثناء قيامهم بمهامهم، وبخاصة ضد المدنيين، إلى المحاكم المدنية العادية؛
- ضمان حصول النساء والفتيات في جميع المناطق بكل حرية على الفحوص المتعلقة بالأمراض الجنسية المعدية بما فيها فيروس نقص المناعة المكتسب/الإيدز، فضلاً عن عقاقير منع الحمل الطارئة والعقاقير الوقائية التي تؤخذ بعد الاتصال الجنسي لمنع الإصابة بالعدوى.

- إعطاء أولوية وموارد أكبر لإعداد برامج تثقيفية موجهة للجمهور وقادة المجتمع حول أهمية عدم إصاق وصمة عار بضحايا العنف من النساء والسماح لهن بالجهر بما أصابهن وطلب المساعدة، وتقديم الدعم لهذه البرامج وتعزيزها.

ويشكل العنف ضد المرأة عائقاً أمام تحقيق المساواة والتنمية والسلام. وأحثكم على التصدي بشكل عاجل للعنف ضد المرأة في بوروندي، بما في ذلك التمييز الممارس ضد المرأة على نطاق واسع والكامن وراء العنف.

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام

## Appeals to

President of the Republic  
Son Excellence  
Monsieur Domitien NDAYIZEYE  
Président de la République  
La Présidence  
Burundi

فاكس : + 257 21 26 70

بريقاً: President, Présidence, Bujumbura, Burundi

التحية : السيد رئيس الجمهورية/فخامة الرئيس

## Background article

### Title

بوروندي : الاغتصاب - الانتهاك الخفي لحقوق الإنسان

### Text

بات الاغتصاب سمة راسخة للنزاع المسلح الدائر في بوروندي منذ عشر سنوات ولأزمة حقوق الإنسان التي تعصف بها لأن الجناة - أكانوا جنوداً حكوميين أم أعضاء في الجماعات السياسية المسلحة أم أشخاصاً يتصرفون بصفتهم الفردية - لم يقدموا إلى العدالة في معظم الحالات. بيد أن الاغتصاب تفاقم أيضاً بفعل التمييز واسع النطاق ضد النساء وتضاعفت عواقبه جراء الفقر والتهجير الداخلي والنظام الصحي المتردي.

ولا يقتصر الاغتصاب على المناطق الأكثر تضرراً من النزاع. إذ إن الاغتصاب العائلي واغتصاب الفتيات الصغيرات، أحياناً بسبب الاعتقاد بأنه يوفر حماية من فيروس نقص المناعة المكتسب/الإيدز أو علاجاً له، شائع أيضاً ويبدو أنه آخذ في الازدياد.

ولا تعاني ضحايا الاغتصاب من الآثار الجسدية للوحشية فقط - الجروح والحمل وفيروس نقص المناعة المكتسب/الإيدز وغير ذلك من الأمراض وحتى الموت نتيجة الجروح التي أصبن بها - بل يمكن أيضاً أن ينبذن اجتماعياً ويتم التخلي عنهن ويتعرضن لصدمات شديدة. وإلى حد كبير تعاملت الشرطة والسلطات المحلية ونظام القضاء مع مزاعم ضحايا الاغتصاب بالإهمال وحتى الازدراء، فأسهمت بذلك في استمرار إفلات الجناة من العقاب.

وليس هناك إلا احتمال ضئيل في كسب دعوة تُرفع ضد الجاني، هذا إذا كانت المرأة قادرة فعلاً على التعرف عليه. وتتضاءل هذه الاحتمالات كثيراً إذا كان الجاني المزعوم من أفراد قوات الأمن الحكومية.

وتظل الخدمات الطبية في البلاد تعاني من نقص شديد في التمويل وقصور في الأداء وقد أتاح تدخل المنظمات الإنسانية للنساء في بعض المناطق الحصول على هذه الرعاية الطبية، بما في ذلك العقاقير الوقائية المجانية التي تؤخذ عقب الاتصال الجنسي لمنع الإصابة بعدوى فيروس نقص المناعة المكتسب، في أعقاب الاغتصاب مباشرة. بيد أنه من الناحية العملية، لا تتوفر هذه الخدمات في أقاليم عديدة، وبخاصة للنساء اللواتي يعشن بعيداً عن المراكز الصحية أو في مناطق النزاع. وأحياناً لا تتوفر العقاقير بكل بساطة. وما زال أشخاص عديدون لا يعرفون أن مثل هذه الرعاية أو العقاقير متوفرة.

وفي بعض المناطق، شجعت الشخصيات الدينية والسلطات المحلية العائلات على قبول ضحايا الاغتصاب ومساندتهن، لكن القضايا عميقة الجذور المرتبطة بوصمة العار ما زالت قائمة. وكما ورد تمتنع بعض النسوة عن طلب العلاج الطبي، بسبب إمكانية معرفة مجتمعهن فيما بعد بأنهن ضحايا اغتصاب. وما من شك في أن وباء الاغتصاب وعجز النساء أو عدم استعدادهن لإيجاد العلاج عقب الاعتداءات الجنسية يسهمان في اشتداد حدة أزمة فيروس نقص المناعة المكتسب/الإيدز في بوروندي.

ورغم التقدم السياسي الذي تحقق في الآونة الأخيرة نحو إيجاد تسوية سياسية للنزاع المسلح، إلا أن الاغتصاب والعنف الجنسي مستمران، وهناك حاجة لاتخاذ إجراءات عاجلة. وقد زاد انتشار الأسلحة الصغيرة من خطر وقوع العنف، بما في ذلك العنف ضد المرأة، داخل المجتمعات، والذي يحتمل أن يتواصل حتى بعد وضع حد للنزاع في المستقبل.

**//END**